(المحول الفعلي) في النحو الوظيفي أحمد المتوكل أنموذجًا

ريما فايز الطويل*
Reemafayez28@gmail.com
محمود مبارك عبيدات**
mobarak1974@yahoo.com

تاريخ تقديم البحث: 2024/9/21 **تاريخ قبول البحث: 2025/3/20**

ملخّص

يهدف هذا البحث إلى محاولة الكشف عن الطريقة اللسانية الوظيفية التي تعامل بها أحمد المتوكل مع المحمول الفعلي بدءًا من صفته المعجمية وقواعد صياغته، وصولًا إليه في قلب البنية الحملية، بغية إبراز معالمه ووظيفته التي يؤديها بصيغته الصرفية، ووظائفه الدلالية (التركيبية)، ومن ثمة وظائفه التداولية في مواقف استعمالية متعددة. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، القائم على وصف (الفعل) من زاوية وظيفية كما ورد في النحو الوظيفي لدى أحمد المتوكل؛ وتستعين الدراسة لتحقيق ذلك ببعض النماذج المختارة من القرآن، لتحليلها، ومقاربتها مقاربة وظيفية. وجاءت مباحث الدراسة، مترسمة مفهوم الفعل الوظيفي، ومحاولة رسم معالمه، بدءًا من دلالته المعجمية، وصولا إلى دلالته الإنجازية، الأمر الذي اقتضى تناول ذلك في مبحثين ومقدمة، وقد أتى المبحث الأول بعنوان قواعد صياغة المحمول الفعلي في النحو الوظيفي، ليتناول ثلاثة محاور؛ أولًا: المحمول الفعلي في البنية الحملية. ثانيًا: الدلالة الزمنية للمحمول الفعلي. ثالثًا: محلاتية المحمول، (الكمية، والكيفية). في حين قام المبحث الثاني على مناقشة المحمول الفعلي وعلاقته بالتداول، وبُني على محورين، أولًا: الاستعمال المجازي للمحمول الفعلي، ثانيًا: علاقة المحمول الفعلي بالفعل الإنجازي. وقد خَلَص البحث إلى أن الفعل يبقى قاصرًا عن قدرته في تحديد الزمن إن ظلّ محصورًا في التقسيم الصرفي الذي عرفه النحاة العرب، إذ لا بدّ من إعادة النظر إليه في البعد التداولي، فنحن أمام نسقين للفعل: أحدهما، نسق مجرد يغض النظر عن وظيفة الفعل في التواصل، وثانيهما: نسق وظيفي يراعي المقامات الاستعمالية للفعل باعتباره أداة تواصلية، وهذا مكمن الاختلاف بين النظرة العربية القديمة، والنظرة الغربية الجديدة، فيجد الدارس النحو الوظيفي والنحو العربي نقاط التقاء كثيرة في تعاملهم مع الفعل، تجّذر بعضها في اهتمامهم ببعض الدلالات الزمانية، وبعض الدلالات القضوية، وبعض الدلالات الإنجازية، غير أنّ النظرة الشمولية المتسقة والواضحة نجدها في النحو الوظيفي التي تستوعب ما أتى به النحو العربي، وتتجاوزه إلى نطاق أوسع وإلى معالجة جديدة وثرية.

الكلمات المفتاحية: الفعل، المحمول، البنية الحملية، التداولية، النحو الوظيفي.

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم الاسلامية، عمان.
** قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة العلوم الاسلامية، عمان.

In Functional Grammar Ahmed Al-Mutawakel as a Model

Rima Fayez Al-Taweel*
Reemafayez28@gmail.com

Mahmoud M. Al-Obeidat**
mobarak1974@yahoo.com

Submission Date: 21/9/2024 **Acceptance Date: 20/3/2025**

Abstract

This research attempts to uncover the way functional linguistics processes the method that Ahmed Al-Mutawakel used to deal with the actual predicate to put it at the heart of the campaign structure and highlight its features and functions through its semantic (synthetic) functions, hence its deliberative functions in multiple user situations. The study adopts an analytical descriptive curriculum based on the description of the "act" from a functional standpoint as described in the functional form of Ahmed Al-Mutawakel. The study uses selected models of the Qur'an to summarize and functionally approach them. From here came the investigation, conceptualized the concept of functional action, trying to draw its features from lexical connotation to its achievable connotation, which required addressing this in five important axes: portable in the pregnancy structure, time indication of the actual portable, Mobile shops (quantity and how), the metaphorical use of the act, and the Act of Achievement .

The research concluded that if the act remains limited to the Arab sculptor's pure division, it must be reviewed in the deliberative dimension, and there are two forms of action: One, a mere format that overlooks the function of communication action, and two, a functional format that considers the use of the act as a communication tool, and this is the difference between the ancient Arabic view. The new Western outlook, and the learner of functional grammar and Arabic grammar, finds many points of convergence in handling the act. Some were rooted in their interest in some temporal connotations, some organic connotations, and some indicators of achievement are, however, consistent and clear comprehensiveness in terms of functionality that accommodates and transcends the Arabic language to a broader scope and to a new and rich treatment.

Keywords: Verb, Predicate, Convective Structure, Pragmatics, Functional Grammar.

* Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Sciences, University of Islamic Sciences, Amman.
** Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Sciences, University of Islamic Sciences, Amman.

المقدمة

تعد اللسانيات الوظيفية امتدادًا وتطورًا طبيعيًا للسانيات التي سبقتها، إذ سعت لرسم حدود جديدة أكثر نضجًا باعتبارها معالجة ثرية للعناصر اللغوية في سياقات متعددة، بعد أن كانت معالجتها مقصورة على بنيتها اللغوية. ويقوم الاتجاه الوظيفي في الدراسات اللسانية الغربية على مقاربة اللغة مقاربة جديدة تهتم بقصد المتكلم في أطوار استعمالية مختلفة، واتباع السياق الخارجي (بمستواه التداولي) للبنية اللغوية (بمستوياتها الصرفية والتركيبة والصوتية والدلالية)، ومن ثمة إدخالهما دائرة تحليل واحدة.

وقد برز الاتجاه الوظيفي في النحو العربي، عن طريق أحمد المتوكل الذي تبنى أفكار "سيمون ديك"، وتعرّف نظرية النحو الوظيفي على أنها: "نظرية للتركيب والدلالة منظورًا إليهما من وجهة نظر تداولية تسعى إلى وصف وتفسير خصائص الخطاب باعتبار بعديه المقالي، والمقامي"[(1)]، وهو ما يُوجب النظر في قدرة المتحدث عند إنتاج عبارات لغوية سليمة، ملتحمة القصد مع القواعد التداولية، أي الالتفات إلى الزاوية التداولية التي تراعي الجانب التواصلي بين أفراد اللغة، وهو توجيه وظيفي تتبلور فكرته عندما يريد الباثّ إيصال رسالة لمتلقٍ ما، فيصوغ كلامه وفق ما يأتلف مع الرسالة التي في ذهنه وما فيها من معلومات قادرة على حمل قصده، وقادرة على إظهار ملكته التواصلية بما فيها من ملكة نحوية وملكة تداولية.

إيمانًا بما تقدم يحاول البحث التركيز على الدور الأساسي للوظائف التي تُبرز خصائص (الفعل الوظيفية)، ومن ثَمّ محاولة تفسيرها باعتبارها نشاطًا اجتماعيًا يطوّعه المتكلم لمقاصده في مواقف استعمالية متعددة، فنحن نقف أمام مستوى جديد يجعلنا نرصد بعض الظواهر اللغوية وآلية بنائها في المستوى التداولي، الذي أضافه المتوكل جنبًا إلى جنب مع المستوى التركيبي والدلالي، فهو نحو شديد الوَثاق مع الوظائف (التركيبية، الدّلالية، التداولية).

مشكلة البحث: إنّ الإشكال الذي يسعى البحث إلى الإجابة عنه متمثل في مجموعة من الأسئلة، هي: كيف طبّق أحمد المتوكل المبادئ الوظيفية الغربية على النحو العربي؟ وكيف تعامل مع الفعل؟ ما مدى اختلاف مفهوم الفعل الذي عرفه النحاة العرب عن مفهوم الفعل الذي عرفه الوظيفيون؟ وما أهمية المحمول الفعلي في النحو الوظيفي؟

(1) مليطان، محمد حسن، *نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم*، ط1، دار الأمان، الرباط، 2014، ص146.

الدراسات السابقة: من البحوث التي تلتقي مع هذا البحث في تناول موضوع المحمول الفعلي، بحث بعنوان "صفات الفعل ومعانيه في اللسانيات الوظيفية"[1]، وهو بحث منشور في مجلة الآداب، جامعة بغداد للباحثين سعدون، وجبر. وتتفق الدراستان في معالجة الفعل في اللسانيات الوظيفية والنظر إليه في الاستعمال والتداول.

بيد أنهما تختلفان في أنّ الدراسة السابقة تركز على التفريق بين الجانب الصوري والجانب الوظيفي للفعل. في حين أنّ الدراسة الحالية تسعى لاستجلاء ملامح الفعل عند المتوكل داخل العملية التواصلية؛ لذا فأتى التركيز على قواعد تكوين الفعل المسعفة في فهم وظيفيته ودوره في التواصل. كما أنّ الدراستين تختلفان في الجانب التطبيقي؛ فقد خلت الدراسة السابقة من التطبيق، وهذا عكس الدراسة الحالية التي جعلت الإطار النظري مشفوعًا بالتطبيق على نماذج مختارة من القرآن الكريم؛ لتسهيل عملية تعلّم المنهج وتعليمه.

أهمية البحث: ورد حديث المتوكل عن المحمول الفعلي تحت عناوين مختلفة، ومترامية في كتبه، فظهرت الحاجة إلى تنظيم تفاصيله ببحث مستقل، ثم استجلاء ملامحه المميزة والمنتخبة في نصوص قرآنية مختارة، تهدف لاستنطاق حدود المنهج الوظيفي ودور المحمول الفعلي في استعمالات متعددة.

المبحث الأول: قواعد صياغة المحمول الفعلي في النحو الوظيفي

أولًا: المحمول الفعلي في البنية الحملية

يرى المتوكل لزوم معرفة المتكلم –القواعد التداولية جنبًا إلى جنب القواعد الصوتية، والصرفية، والتركيبة، والدلالية –عند صياغة العبارات اللغوية وإنتاجها، وهذه نقطة الإضافة لدى النحو الوظيفي، فالمدقق في هذا الحيّز يجد تيّارًا جديدًا للدّراسة فيه من الشمولية قدر كبير، إذ بمقدرته الربط بين اللغة والتواصل في مواقف استعمالية متعددة، وقد فتحت الوظيفية محطات جديدة للتحليل شملت كل المستويات، وفيها قُدّمت ثلاثة أصناف للتحليل في النحو الوظيفي: 1. التحليلات المعجمية. 2.التحليلات

(1) سعدون، حيدر كامل، وجبر، حيدر محمد، "صفات الفعل ومعانيه في اللسانيات الوظيفية"، *مجلة الآداب*، المجلد 4، العدد 136، 2021، ص23–46.

التركيبية، 3. التحليلات التداولية، وعالج المتوكل [1]، ظاهرة اشتقاق المحمولات الفعلية في التحليل المعجمي، في حين اقتصر على تناول الفاعل والمفعول به في التحليلات التركيبية؛ لأنّ "بقية الوظائف التي كانت تعد وظائف تركيبية، هي حسب تصور النحو الوظيفي إما وظائف دلالية أو وظائف تركيبية"[2]، وفي التحليلات التداولية عالج ظواهر عدة من منظور وظيفي كظاهرة العطف والاستفهام.

ومن ثمة فتناوُل مفهوم الفعل في قلب البنية الحملية لن يتمّ دون النظر إلى اشتقاق الجمل في النحو الوظيفي الذي يجري وفقًا لثلاث بنيات: البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية (التركيبة الصرفية)، وتتكون هذه البنيات الثلاث وفقًا لقواعد خاصة هي: الأساس، وقواعد الإسناد، فإذا التفتنا إلى البنية الحملية نجد فيها بنيتين: بنية الحمل، وبنية الدلالة، وأكثر ما يهمنا البنية الحملية التي تتألّف من محمول، وعدد معين من الحدود، فالحمل بالنسبة للنحو الوظيفي يمثّل "للعالم موضوع الحديث (سواء أكان عالم الواقع أم عالمًا من العوالم الممكنة) في شكل (حمل) يتألف من (محمول) وعدد معين من (الحدود)"[3].

وقد عدَّ أحمد المتوكل في موضع آخر من مؤلفاته بُنية الحمل إحدى الطبقات الأربع التي تتألف منها الجملة في النحو الوظيفي، حيث حصر مكونات الجملة في النحو الوظيفي في أربع طبقات، هي؛ طبقة الإنجاز، وهي أعلاها، تليها طبقة القضية، تليها طبقة الحمل بنوعيه المركزيّ والموسَّع، إذ تنشأ بين هذه الطبقات الأربع علاقة سلميَّة تنظم ترتيبها؛ لتكون طبقة الإنجاز أعلاها، وفي أدناها طبقة الحمل المركزي[4].

(1) ينظر: المتوكل، أحمد، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010، ص183.

(2) بودية، محمد، "الوظيفية عند أحمد المتوكل و(سيمون ديك) قراءة في نموذج النحو الوظيفي، *مجلة كلية الآداب واللغات*، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص251.

(3) المتوكل، أحمد، *الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية*، ط1، منشورات عكاظ، الرباط، 1993، ص31-32.

(4) ينظر: المتوكل، أحمد، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)*، (د.ط)، دار الأمان، الرباط،2001، ص 46.

وتُعد طبقة الحمل هي النواة لطبقة القضية، حيث تنتظم طبقة الحمل مع المخصص القضوي واللواحق القضوية في تشكيل نواة هذه الطبقة، فتعمل على الإشارة إلى موقف المتكلم أو وجه القضية، ويتكون المخصص القضوي من قيم مختلفة كقيم الشك، أو اليقين، أو التمني أو التعجب.

وينقسم الحمل إلى نوعين: الحمل المركزي، والحمل المُوسَّع، ويتكون الحمل المركزي من المحمول وعدد مُعين من الحدود، فهو الحمل الذي يشمل الحدود التي تُعدُّ موضوعات في البنية الحملية، وهذا يدل على أنَّ الإطار الحملي لا يتضمن إلا هذه الحدود، ويختلف باختلاف ما يقتضيه المحمول من حدود.

أمَّا الحمل الموسَّع، فينشأ من خلال توسيع الأطر الحملية، وإضافة الحدود اللواحق، وعندها يُشكِّل بنية الواقعة، والمُشاركين فيها. فالحمل الموسَّع ينشأ من الحمل المركزي باعتباره نواةً مضافًا إليها مخصصات الحمل، والسِّمات الزمنية، وبعض السمات الجهية، بالإضافة إلى لواحق الحمل: (ظروف الزمان والمكان، وبعض العبارات الدالة على العلة والهدف)، وعندها يندمج الحمل الموسَّع في طبقة القضية.

وبالتالي، لا بدّ بداية من الانتباه فيما يحدده أحمد المتوكل في البنيات الحملية، إلى العناصر المكونة للحمل، سواء كانت محمولات أو لواحق، وإلى قواعد إدماج الحدود؛ لتكمل البنية الحملية النهائية للجملة، المتضمنة الوظائف الدلالية؛ لـ "يحيل الحمل على (واقعة)، أي على شيء يمكن أن يقال عنه إنه حدث في عالم من العوالم الممكنة، على شيء يمكن إدراكه إدراكًا حسيًا كأن (يُرى أو يُسمع) ويمكن تأطيره في الزمان والمكان"[(1)].

ومن ثَم، فالوقوف عند ماهية المحمول الفعلي في النحو الوظيفي يحيلنا إلى البدء من المكون الأساس الذي ينقسم إلى: معجم، وقواعد تكوين المحمولات، ويعدّ المعجم رصيدًا لغويًا للمحمولات الأصلية ينتقي منها المتكلم ما يعينه على نقل الواقعة، فيختار من المحمولات ما كان أدلَّ عنايةً بأغراضه التي ينشدها في كلّ موقف استعمالي، وعندها يكون المعجم نقطة الانطلاق في تشكيل الأطر الحملية، إذ يُختار الفعل ليؤدي وظيفته الدلالية سواء كان المحمول الفعلي أصليًا، أو مشتقًّا، على افتراض أنّه "يتم اشتقاق مفردات مصوغة على أوزان معينة تُعدُّ، حسب معايير معينة، أوزانًا أصولًا، كالأوزان الثلاثية (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و (فعُل)" [(2)]، وتكون المفردات المشتقة متفرعة جميعها من هذه الأصول، نحو: (فاعل)، (فعّل)، و(تفعّل)... وبيّن المتوكل أن النسق الاشتقاقي لا يكون اعتباطًا ويجري بواسطة مسطرة اشتقاقية،

(1) المتوكل، *الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية*، ص 14.

(2) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*. ص 167.

إذ "يجري اشتقاق الفعل (كسّر) من الفعل (كسَر) والفعل (تكسّر) من الفعل (كسَّر)" [1]، إنّه نسق يقتضي تأمّل التغيرات الصرفية وما يرافقها من تغيرات دلالية.

وتعامَلَ النحو الوظيفي مع الفعل بوصفه محمولًا وجزءًا من البنية الحملية، والمحمول يُعرّف على أنه: "مقولة تنتمي تركيبًا إلى مقولة الفعل أو مقولة الاسم أو مقولة الصفة أو مقولة الظرف، ويدل على واقعة في عالم من العوالم الممكنة"[2]، والوقائع التي يرغب المتحدث بنقلها للمخاطبين، تكون إما أعمالًا وإما أحداثًا وإما أوضاعًا وإما حالاتٍ، ويتأطر التمييز بينها انطلاقا من دلالة المحمول عند إسناده للحدود التي تأتي مقاسمة له في الدلالة على الواقعة.

ولم يعد المتوكل المركب الحرفي نوعا من أنواع المحمولات في اللغة العربية، وهو ما دفع الزايدي بودرامة إلى التساؤل عن هذا بقوله: "ركّز المتوكل على هذه المقولات الأربع في كثير من كتاباته مغفلًا المركب الحرفي، ولا أدري سبب هذا الإغفال، أمرجعه إلى قلة وروده محمولا أم إلى تصوّر منهجي خاص لم يصرح؟"[3].

ويرى البحث أنّ المتوكل فاته حقيقة ذكر المركب الحرفي وإدراجه ضمن المقولات التركيبة للمحمول، فالمركب الحرفي قد يأتي خبرًا في الجمل الإسمية. بيد أننا نلتمس العذر للمتوكل في هذا الإغفال، ونتوقع أنه ناتج عن تأثره بالنحو العربي، الذي يجعل هذا المركب في حالات كثيرة متعلقا بمحذوف، تقديره الصفة (كائن أو موجود)، أو الفعل (يكون أو يوجد).

وبالعودة إلى مقولات المحمول يتراءى لنا أن الفعل هو المحمول الأبلغ في وصف الواقعة؛ لذا وضعه المتوكل في البداية ورتب الجهات الباقية استنادًا لقدرتها في الوصف، فما كان أقدر على نقل مضامين الواقعة ومراميها استحق قربه من الفعل.

(1) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*. ص186.

(2) مليطان، *نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم*. ص128.

(3) بودرامة، الزايدي،" *النحو الوظيفي والدرس اللغوي: دراسة نحو الجملة*"، أطروحة دكتوراة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص129.

والعملية في النحو الوظيفي تنبثق من اختيار المحمول الملائم لوصف الواقعة انطلاقا من المعجم وعلاقته بالتداول، نحو ما نشهد تمثلاته في اختيار بعض المحمولات الفعلية الدالة على التنقل المكاني، وربطها بموقع المتكلم والمخاطب أثناء التخاطب، وقد جعلها المتوكل على نوعين[1]:

1. محمولات تستعمل حين يكون التوجه تجاه المتكلم أو موقع المخاطب (أو موقعهما معًا). نحو، (أتى، جاء، تقدّم..). ومثله، قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾[2]، فدلالة المحمول (أتى)، تفيد تأكيد تحقق الواقعة الدالة على (حدث)، وتوجهها باتجاه المخاطب لا محالة، ومن أي اتجاه كان، فأمر الله نافذ لا محالة.
2. محمولات تستعمل حين يكون التوجه تجاه موقع آخر (غير موقعي المتكلم والمخاطب). نحو: (ذهب، عاد،...). ويصدق على هذا قوله تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبٗا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [3]، تأمُّل التشكيل اللغوي وانتقاء الفعل (ذهب) في البنية الحملية، يُفهمنا تطويع دلالة المحمول لدلالة الموقف، وتركه آثارًا واضحة تجعلنا نستشعر غضب يونس عليه السلام من قومه وذهابه عكس اتجاههم، "إذ ذَهَبَ مُغاضِباً إذ ضاق بإعراض قومه عن دعوته فهجرهم غاضبًا عليهم. فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ظانًا أن الله أباح له أن يهجرهم وأنه لن يقضى عليه الأمر"[4].

وعليه، يكون معنى (القدرة والشمول) – المتمثل في البنية الحملية التي انتخبت الفعل (أتى)– معنى تداوليًا، وفي الثانية في الفعل (ذهب) معنى تداوليًا يعزز دلالة (الغضب)، إنّه عمل يراعي المعجم والتداول في آن واحد، ف "من الثابت أنّ ثمة ظواهر معجمية وظواهر اشتقاقية لا يمكن وصفها الوصف الملائم إلا إذا أُخِذَت بعين الاعتبار جوانبُها التداولية[5].

وبالتالي، عمليّة اختيار الأفعال مقصودة، ولا تكامل بينها إلا إذا كانت من ذات الزمرة، فكلّ محمول منها يستطيع تجسيد الموقف الكلامي بكل أبعاده، وتأطيره للمخاطبين بطرق متمايزة، إذ نلقى محمولات

(1) ينظر: المتوكل، أحمد، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، (د.ط)، دار الأمان، 1995، الرباط، ص116.

(2) سورة النحل، الآية 1.

(3) سورة الأنبياء، الآية 87.

(4) الإبياري، إبراهيم بن إسماعيل(ت1414هـ/1994م)، *الموسوعة القرآنية*، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1984، ج10، ص333.

(5) المتوكل، أحمد، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*. ص116.

المجموعة الواحدة قادرة على التناوب فيما بينها في ذات الأطوار الاستعمالية، في حين تعجز عن ذلك إذا اختلفت الزمرة.

ولا بد من الأخذ في الحسبان أنّ الجوانب المطروقة فيما تقدم ذكره تسبر أغوار نظرية النحو الوظيفي اتكاء على الكفاية التفسيرية المتعلقة بكفايات ثلاث: (الكفاية التداولية)، و(الكفاية النفسية)، و(الكفاية النمطية[1].

وتُبنى الكفاية التداولية عند سيمون ديك عند استكشاف النحو الوظيفي لخصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمالها، في إطار العلاقة الناشئة بين خصائص القواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي، إذ يجري التعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنَّها وسائل تستخدم من قبل المتكلم لإبلاغ معنى معين في سياق ما.

أمَّا الكفاية النفسية فهي نماذج الإنتاج والفهم، وتحدد نماذج الإنتاج الكيفية التي يستخدمها المتكلم في بناء العبارات اللغوية، فيما تنظر نماذج الفهم في كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها، وحينها على النحو الوظيفي أن يعكس ثنائية الفهم والإنتاج؛ ليصل إلى كفاية النفسية، وتسير الكفاية النمطية لاستقراء منهج شبه تام، يجب أن يدرج في إطار نظري ينطبق على أكبر قدر ممكن من اللغات المتواجدة والممكنة.

ثانيا: الدلالة الزمنية للمحمول الفعلي

انطلق تقسيم الفعل عند النحاة العرب من دلالته على الحدث الذي يحدث في زمن معين، يقول سيبويه: "أما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومكُث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمِرًا: اذهَب، واقتُل، واضرِبْ، ومخبرًا: يقتُلُ، ويَذهَبُ، ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"[2]، ومما يجدر تأكيده، اهتمام القدماء الواضح بالدلالة الحرفية والمعجمية للفظة التي تشير إلى زمن ما بذاتها، أي بصيغتها الصرفية.

وأما دلالة الفعل الزمنية في النحو الوظيفي فتختلف باختلاف استعماله، إذ يكون نسق الموقف وقصد المتكلم مؤطرين للزمن المنشود، وهذه الدلالة قد تختلف جُدّ الاختلاف عن دلالة الفعل وهو منعزل عن

(1) يقصد بالكفاية النمطية: المطمح الذي تسعى النظرية اللسانية في إحرازه حين تكون معدّة لوضع أنحاء للغات منتمية إلى أنماط متباينة ولرصد وجوه الائتلاف ووجوه الاختلاف بين هذه اللغات، ينظر: مليطان، *نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم*. ص 120- 121.

(2) سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت180هـ/796م)، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج1، ص12.

السياق، فتحديد زمن الفعل في النحو الوظيفي ليس صارمًا بصيغته الصرفية، وإنّما مرن وقابل للتغيّر استجابة للاستعمال، وائتلافًا مع ما يدور في ذهن المتكلم أثناء إنتاج الكلام، كأنّ توظّف فعلًا ماضيًا أو مضارعًا بغرض الدعاء فتبتعد عن الزمن الماضي أو الحاضر؛ لقصدك المستقبل، أو كأن تصف حدثًا لم يحدث بعد، ولنا أن نلاحظ كيف استطاع الموقف أن يفرض سلطته على طبيعة المحمول (فزع) الدّال إلى الماضي؛ ونقل دلالته إلى المستقبل في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾[1]، من الواضح أنّ الأحداث كلها لم تحدث بعد، وأن المشهدَ بعيد كلّ البعد عن هذه الدلالة، فالتعبير تضمن وصف أحداث كائنة لا محالة في المستقبل، إن الأمر برمته يعكس ظلالًا إيحائية أبعد أثرًا ودلالة من التي ظاهر صيغتها الصرفية يدلّ عليها، فالبنية اللغوية والبنية غير اللغوية وجهان لعملة واحدة، لا تنفصل إحداهما عن الأخرى، بل تشكلان معًا دعامتين أساسيتين في بناء الزمن.

وقُسِّمت مقولات الزمن في النحو الوظيفي، إلى: مقولة (المُضي)، ومقولة (الحاضر)، ومقولة (المستقبل)، وعدّ المتوكل تقسيم الفعل إلى (ماض، ومضارع، وأمر) التي عرفها النحاة تقسيمًا صرفيًا، في حين عدّ التقسيم الثاني دلاليًا لتعلُّقه بزمن المتكلم، يقول المتوكل: "تَسِم المقولة (الحاضر) الواقعةَ التي يطابق تحقيقها زمنَ التكلّم وتَسِم المقولتان (المضي) و(المستقبل) الواقعة التي تمّ تحقيقها في زمن سابق لزمن التكلُّم والواقعة التي يتم تحقيقها في زمن لاحق بالنظر إلى زمن التكلُّم على التوالي"[2].

ومن ثمة فـ"تتحقق الصورة المجردة (الجذر+ الوزن)، بواسطة إجراء قواعد التعبير في شكل صيغة الماضي، أو صيغة المضارع، وفقا للسمات الجهية والزمنية التي يحملها مخصص المحمول، وسمات الشخص (والعدد)" [3].

أما مخصِّص المحمول، فقد يكون زمنًا، وجهته قد تكون تامة، أو غير تامة، ونقصد بالجهة التامة: الجهة "التي قدّمت على أساس أنها وحدة، كلٌّ لا يتجزأ، كما هو الشأن بالنسبة للواقعة المعبر عنها في جملة: نجحتْ زينب"[4]، وغير التامة تتحقق فيها الواقعة، "على جهة (الاستغراق) إذا أخذ تحقيقها قسطًا هامًّا من الزمن، وتكون الواقعة، إذّاك، إمّا (منقطعة)، غير ممتدة إلى زمن المتكلم أو ممتدًا تحقيقها إلى زمن التكلّم"[5].

(1) سورة النمل، الآية 87.

(2) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ص 225.

(3) المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، ص68.

(4) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ص 223.

(5) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ص 224.

وتجري الواقعة على جهة الاستغراق المنقطع بواسطة: ظلّ، كان، والاستغراق المستمر بواسطة، (ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتئ)، كما أن الواقعة التي تكون على وشك التحقق تتمّ بواسطة (كاد، أوشك)، وهذه الأفعال المساعدة عدّها المتوكل من الصُّرفات الحرة كونها لا تشكل جزءًا من وحدة معجمية، فبعضها تعدّ أفعالًا دالة على الزمان والجهة نحو (كان) وبعضها دالة على الوجهية نحو (ظن).

إذن زمن المحمول ليس لصيقًا بالفعل وحده بل يحتاج لمخصِّص الزمن، مع الجهة، وأحيانًا بعض الصُّرفات المناسبة للسيطرة على توجه الزمن في البنية، ففي أحايين كثيرة تكون هذه الصُّرفات عاملًا حاسمًا في تحديد الزمن، وإيلاء النظر لما تقدّم يؤكِّد أن للمحمول ثلاثة مخصِّصات، "مخصص الصيغة، ومخصص الجهة، ومخصص الزمان، وأنّ مخصصي الجهة والزمان يُعبَّر عنهما في مستوى البنية المكونية بواسطة صيغة المحمول (ماض، مضارع...) مضافًا إليها فعل مساعد أو بواسطة فعل رابط إذا كان المحمول محمولًا غير فعلي"[(1)].

فإذا سبقت الواقعة وقت زمن التكلم، نستعمل مخصِّص زمن المضي، وتأتي مادته الصرفية على وزن (فَعَل) الدال على وجه (تحقق الواقعة) في الزمن الماضي المطلق، وقد قسّم المتوكل مقولة (المضي) إلى ماضٍ مطلق، وماضٍ نسبي، فـ "يُعَدُّ مُضِيًّا مطلقًا الزمن الذي يَسِمُ الواقعة المتحققة في زمن سابق لزمن التكلم، ويُعَدّ مُضِيًّا نسبيًا الزمن الذي يسم الواقعة المتحققة في زمن سابق لزمن تحقّق واقعة أخرى"[(2)]، ودلّل عليها بهذه الأمثلة: زرت أَخَوَيَّ البارحة، كان أخواي قد عادا من السفر يوم أن زرتُهما، سيكون خالد قد شفي من سُقمه يوم سنعوده. وعليه، فالمحمول الفعلي في الجملة الأولى يتمثل بصيغته الماضية (المجردة)، الذي قدم الواقعة بصورة وحدة كاملة لا تتجزأ، ويكون مخصصه الجهي تامًّا، ومخصصه الزمني ماضيًا مطلقًا، أما الجملة الثانية والثالثة فإضافة (كان) يُبقي المخصص الجهي تامًّا، ويجعل المخصص الزمني ماضيًا نسبيًا.

ومقولة الحاضر تجري واقعتها أثناء التكلم، وصيغتها الصرفية تكون على وزن (يفعل)، فيكون مخصِّصها الجهي غير تام، ومخصصه الزماني دال على الحاضر، وتدل صيغته على تحقق الواقعة في الحاضر، وإمكانية تحققها في المستقبل إذا كان المحمول (مرفوعًا)، ودلالته على الوجه غير المتحقق إذا كان (مجزومًا)، والتصور إذا كان (منصوبًا)، يقول المتوكل: إن الفعل الحاضر "يدل على الوجه الموضوعي، حين يرد مرفوعًا، باعتبار الواقعة متحققة (أو من المتوقع أن تحقق)، ويدل على ذات الوجه الموضوعي حين يرد مجزومًا، باعتبار تحقق الواقعة مجرد احتمال، ويدل الفعل المضارع في حالة نصبه، على الوجه المعرفي باعتبار أن تحقق الواقعة مجرد تصور (تَمنٍّ، تخوف...)...مفاد هذا أن الوجه

(1) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ص 223.

(2) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ص 225.

الموضوعي (مؤكد التحقق) تدل عليه صيغة المضارع مرفوعًا، وأن الوجه الموضوعي (محتمل التحقق) تدل عليه صيغة المضارع مجزومًا، وأن الوجه المعرفي (متصور) تدل على صيغة المضارع منصوب"[1]، واضح أن الإعراب في الوظيفية يعد انعكاسًا نفسيًا يتيح للمتكلم إظهار مقاصده والإبانة عن المعاني التي تدور في نفسه وما يستبطنه ذهنه، ثم يتعلّق الدور المحوري داخل العملية بالمتلقي الذي يتعين عليه معالجة هذا الاستعمال والكشف عن مضمرات المتكلم في كلّ سياق.

ونستطيع التمثيل على وجه الرفع بقوله تعالى: ﴿وَلَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[2]، إذ يظهر من الآية أنّ الوجه الموضوعي (مؤكد التحقق) لصيغة الرفع، وزمنه الحاضر التام، ودلالته على واقعة (العمل) للإيحاء بجزاء الله للمحسن في الحاضر وإمكانية استمرار الجزاء وتجدده في المستقبل، وهو محمول مرتبط بأحد بالمخصِّصات الوجهية المتعلقة بالنفي. وقد تأتي هذه المخصصات بهدف الإثبات أو الدعاء...، وغير ذلك.

من المنطلقات السابقة نفهم الآليات المحركة لتحديد الزمن للفعل، فقد يوحي الفعل بصيغته على الحاضر، وقد يوحي بغير ذلك، ولا نغفل أن دلالة الفعل المضارع لا تلتصق دائمًا بالإشارة للزمن الحالي، إذ قد تشير إلى الماضي أو المستقبل، فإذا كان منصوبًا أو اقترن بـ(س) أو (سوف)، يكون مخصصه الجهي غير تام، ومخصصه الزماني مشيرًا للمستقبل، وقد يدل على الماضي عند دخول الفعل الناقص (كان) وتحويل دلالته إلى الماضي، نحو: كان زيد يقرأ. وعندها مخصصه الجهي غير تام، ومخصصه الزماني ماضيًا.

إنّ هذا الطرح ليس جديدًا، وظهر قديمًا في كلام سيبويه حين قال: و"قد تَقع نَفْعَلُ في موضع فَعَلْنَا في بعض المواضع، ومثل ذلك قولُه، لرجل من بني سَلولٍ مُوَلَّدٍ[3]: البحر الكامل

ولقد أمرُّ على اللّئيمِ يَسُبُّني... فمَضَيْتُ ثُمَّت قُلْتُ لَا يَعْنيني

واعلم أن أسيرُ بمنزلة سِرْتُ إذا أردتَ بأسيرُ معنى سِرتُ" [4].

وكذلك إذا كان مجزومًا فقد تدخل (لم) على الفعل المضارع وتقلب زمنه إلى الماضي، ووجدنا في كلام ابن عاشور ما يعضد هذا بقوله: "(لم) تقلب زمن الفعل المضارع إلى المضي، فتفيد انتفاء مادة الفعل في

(1) المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، ص166.

(2) سورة يوسف، الآية 56.

(3) ورد هذا الشاهد برواية أخرى عند الأصمعي (ولقد مررت على اللّئيمِ يَسُبُّني... فمَضَيْتُ ثُمَّت قُلْتُ لَا يَعْنيني)، ينظر: الأصمعي، أبو السعيد عبد الملك (ت216هـ/831م)، *الأصمعيات*، تحقيق أحمد شاكر، عبد السلام هارون، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص126.

(4) سيبويه، *الكتاب*، ج3، ص24.

الزمن الماضي، وتفيد تجدد ذلك المنفي الذي هو من خصائص الفعل المضارع، فيحصل معنيان: انتفاءُ مدلول الفعل بمادته، وتجددُ الانتفاء بصيغته"[1].

كما تختلف الدلالة الزمنية للفعل الحاضر باختلاف السياق الذي يرد فيه المحمول، فيكون للفعل دلالتان؛ إحداهما: صرفية لصيقة بالفعل، والثانية: وظيفية متفاعلة مع الموقف، ونستطيع تصوّر البواعث المحرّكة لاختيارات المتكلم للمحمول الفعلي والإعراب الذي يردفه به في ملامح التفاعل المتجلي في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ أُوْلَٰٓئِكَ سَوۡفَ يُؤۡتِيهِمۡ أُجُورَهُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗ﴾[2]، استيفاء التمعُّن في هذه الآية يحيلنا إلى أنّ الفعل المضارع المجزوم (لم يفرقوا) يفيد معنى (احتمالية التحقق) من المنافقين الذين آمنوا بالله ولم يؤمنوا بجميع الرسل، فتكون جهته غير تامة، وزمنه دال على الماضي نتيجة دخول (لم) عليه، فضلًا على أن الفعل (آمنوا) يعد محمولًا جهته تامة، وزمنه مضي مطلق، تبعًا لذلك فإن الفعل المضارع المجزوم يدلّ على وجوب الإيمان بكل الرسل، بعد الإيمان بالله، فنَقْلُ الزمن من المضارع (لم يفرقوا) إلى الماضي (آمنوا) الماضي هدفه تأكيد الصلة بين المعنيين (الإيمان بالله، والإيمان بجميع الرسل) في ذات الوقت من المؤمنين، ثم الانتقال من زمن المضيّ في الفعلين السابقين، إلى الفعل (يؤتيهم) بالمخصص الزمني للمستقبل (سوف) هدفه تأكيد تحقق الواقعة في المستقبل، أي تنفيذ وعد الله لهم بالأجر نتيجة تصديقهم بوحدانية الله وجميع الرسل في آنٍ واحد.

في ظلّ هذا الشاهد وجب التأكيد على ارتباط المحمول ببعض الأدوات، نحو الأدوات النافية للموضوع وهي أربع أدوات: الأداتان (لم)، و(لن)، والأداة (لا) في بعض توزيعاتها، والأداة (ليس). والأدوات الثلاث الأولى تعد مخصِّصات للمحمول لورودها لصيقة بالمحمولات الفعلية، والأخيرة تعد فعلًا رابطًا؛ لأنها تتموقع بالمكان المخصص للروابط، وتأتي (لم) و(لن) ملتصقتين بالفعل لجعل المحمول باعتبار الجهة (غير تام)، ويكمن الفارق في الدلالة على الزمن، فـ(لم) تشير إلى ماضٍ، و(لن) تشير إلى مستقبل. وقد تدخل (لا) على المحمول الفعلي المضارع للدلالة على الجهة (غير تام)، والزمن الحاضر، أما إذا دخلت على الماضي فتفيد الدعاء[3].

وتستعمل بعض المخصصات في اللغة العربية للتعبير عن موقف المتكلم، فقد تضاف إلى الجملة بعض اللواحق القضوية من شأنها إبراز الموقف من فحوى القضية، مثل (حقًا، فعلًا، ..)، أو بعض الحروف التي ترد في أطر استعمالية أخرى بهدف تقريب المسافة بين المعنى وعملية التلقي، نحو

(1) ابن عاشور، محمد الطاهر (ت1393هـ/1973م) *التحرير والتنوير*، ط1، الدار التونسية، تونس، 1984، ج14، ص316.

(2) سورة النساء، الآية152.

(3) انظر: المتوكل، *الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية*، ص105-106.

الحروف التي تتصل بالفعل المضارع، أو الأمر، لتؤدي وظائف بعينها، نحو التأكيد المتجلي في النون الخفيفة أو الثقيلة، والتشكيك والتحقيق المتجليين في (قد)، فمعروف أنّ "خاصية هذه الأداة أنها من التحققات الممكنة للوجه (مؤكد) إذا وردت مع ماضٍ، والوجه المحتمل إذا ووردت مع المضارع"[1]، بتعبير آخر إننا أمام معالجة موسومة بالتداول تعتني بإظهار سمات المتكلم المتردد أو الشاك أو المتأكد، وغيرها من مواقف يسهل ترقبها في اختيار بعض الأفعال أو بعض المخصِّصات خدمة للوجه، والمقصود بالوجه: "موقف المتكلم من الواقعة أو من القضية"[2].

إذن من الطبيعي، في ثنايا هذا التصور افتراض علاقة وثيقة بين الصيغ الصرفية للمحمولات الفعلية والإيحاءات الدلالية التي يرومها المتكلم أثناء عملية التواصل، فاختيارات الفعل مقصودة وتروم دعم المعنى وتغذيته، كذلك اختيار بعض المخصصات توضح الزمن المطلوب كما هو تمثلاته الحقيقة في واقعة ما، لا كما يظهر بصيغته الصريحة، وكما أشرنا آنفًا هدف الوظيفية قائم على توجيه الأنظار إلى السياق الذي يسوق المتلقي للاجتهاد في الكشف عن مضمرات الكلام، وما ينتخبه المتكلم من محمولات فعلية بأبعادها الزمانية، ومن بعض المخصِّصات التي تسهم في رفع الكفاءة الوظيفية.

أما فعل الأمر فتحدث عنه المتوكل في الجمل الأمرية التي تؤدي معنى الأمر، ويكون محمولها الفعلي بصيغة الأمر (افعل) إذا كان المأمور هو المخاطب، والفعل المضارع المسبوق باللام إذ كان المأمور غير المخاطَب، فـ "من أهم ما يميّز الجملة الأمرية وجوب دلالة مكونها الفاعل على المخاطب في الصيغة الأصل، إلا أنه يلجأ إلى صيغة المضارع مسبوقة باللام (ليفعل) حين يكون المأمور غير المخاطب كما في الجملتين التاليتين: ليخرج بكرٌ قبل أن أخرج أنا! لنذهب الآن!" [3].

ويمكننا تجلية ما تقدّم ذكره، بإسقاطه على قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا﴾[4]، يتراءى لنا أن الفعل المضارع لم يشر إلى الزمن الحاضر، بل دلّ على الزمن في المستقبل، فالفعل المضارع اقترن بلام الأمر؛ أظهر أن المأمور غير المخاطب، إنه استنطاق يتكشّف بوضوح في سياق لا يخيّر المخاطب، وإنما يهدد ويتوعد الكافرين بالنار في المستقبل جزاء لعدم إيمانهم بالله.

كل ما جرى عرضه في الدلالة الزمانية للأفعال لم يكن حصرًا لكل ما ورد في كتب المتوكل، وإنما إضاءات للإمكانيات الوظيفية فيما يتعلق بقواعد المحمول، بدءًا من الصياغة، ومن ثم مخصِّص الزمن،

(1) المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، ص174.

(2) المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، ص163.

(3) المتوكل، أحمد، *التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات*، ط1، دار الأمان، الرباط، 2005، ص100.

(4) سورة الكهف، الآية 29.

وصيغة الجهة، والصيغ المرتبطة بمفهوم الوجه، فمن الواضح أن معالم المحمول الفعلي الذي عرفته الوظيفية لم يكن بمنأى عن معالمه التي عرفها النحاة العرب، إذ لم يغفل القدماء عن دلالة بعض الأدوات أو الأفعال المساعدة وأدوارها المتباينة في تحديد الزمن المنشود في واقعة ما.

ثالثاً: محلاتية المحمول

لا يغيب عن بالنا في النحو الوظيفي أن مجال عمل الفعل وحدود وظيفته يختلفان باختلاف محلاتيّة المحمول، أي "عدد المحلات التي يأخذها محمول ما ونوعها"[1]، وجعلها المتوكل في قسمين: المحلاتيّه الكمية، والمحلاتيّة الكيفية، ويتمثل النوع الأول في عدد الموضوعات التي يطلبها المحمول الأول، فتحدث عن الفعل اللازم، ووصفَه بالمحمول أحادي الموضوع، وفيه " تُسند إلى موضوع المحمولات الأحادية، بصفة عامة، الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور بطريقة آلية، وتسند إلى حمل رُمَّته الوظيفة التداولية بؤرة جديد"[2]، أما الفعل المتعدي فيكون ثنائي الموضوع أو ثلاثيًّا، وتأخذ موضوعات المحمول الوظائف الدلالية (المنفذ)، و(المستقبل)، و(المتقبِّل) بالتوالي، وقد رأى المتوكل أن النحو العربي قائم على فرضية المفعول المباشر بشقيها: فرضية المفعول الواحد، وفرضية المفعول المزدوج، أما المفعول غير المباشر فيقرّ أنّ لا وجود لفرضيته في اللغة العربية، فالفعل يتعدى بنفسه دون الحاجة للمركب الحرفي الوارد في الإنجليزية والفرنسية، يقول المتوكل: "فلا وجود في النصوص العربية التي استقرأناها للجمل التي من قبيل أ. أعطى زيد الكتاب لعمرو. ب. وهب خالد الخزانة لعمرو"[3]، مماحكة رأي المتوكل في المركب الحرفي، وإقراره بأن فرضيته لا تلائم النحو العربي تؤكد سبب إهمال المتوكل للمركب الحرفي في الجمل الفعلية، وتؤكد أن تطبيقه لنظرية النحو الوظيفي أتى بما ينسجم مع التراث النحوي للغة العربية، لا سيما أن المتوكل مثّل بشواهد عربية أغنت الدرس اللساني الحديث، مما أعطى تجربته صفة الشمول، والفرادة عن تجربة سيمون ديك.

وبالعودة لمحلاتيّة المحمول فقد يحدث أحيانًا توسيعًا لمحلاتيّة المحمول، عن طريق الاشتقاق، فتصبح المحمولات إما ثنائية متفرعة عن محمول أحادي، وإمّا ثلاثية متفرعة عن محمول ثنائي، وتوسيع المحمولات العِلِّيَّة يكون بطريقة بسيطة، أو مركبة، والبسيطة تكون صرفية مباشرة على وزن (أفعل، فعّل)، وغير المباشرة (تركيبية)، تكون من المحمول (جعل+ محمول)، في حين البنيات العليَّة المركبة تكون من

(1) المتوكل، *التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات*، ص69.

(2) المتوكل، أحمد، *قضايا معجمية المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية*، ط1، دار الأمان، الرباط، 2016، ص 94.

(3) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ص220.

(جعل+ محمول عِليّ)، وهذا التوسيع هدفه خدمة الواقعة وإضافة معانٍ أوسع للتعبير عن وظائف دلالية ذات مساحة أكبر، فعند تطبيق قواعد تكوين المحمولات العِليَّة، يحدث توسيع لعدد الموضوعات؛ بغية إضافة معانٍ جديدة للإطار الحملي، على سبيل المثال المحمول الذي يأخذ موضوعا قد يأخذ عند تغير وزنه موضوعين: أحدهما منفِّذ، والآخر متقبِّل، نحو ما نراه في قواعد "تكوين المحمولات الفعلية المشتقة بالنظر إلى التغيير الذي تحدثه في (محلاتيّة) المحمول الدّخل، أي في عدد موضوعاته"[1]، ففي الوقت الذي يحتاج المحمول (فعَلَ) لموضوع واحد، فإنّ (أفعل) بزيادة السابقة (الهمزة) يحتاج لموضوعين، ومن ثمة فإضافة موضوع ما، لا يكون اعتباطًا ولا توسيعًا شكليًا للبنية الحملية، بل يكون توسيعًا مغلّفًا بنوايا دلالية ذات وشائج بمقصدية المستعمل.

أما المحمول غير العِليّ الأصل إذا توارد له وزنان (فعّل) و(أفعل) فـ "يُنتقى الوزن الثاني إذا كان المعلَّل (بفتح (اللام)) (مراقبًا) للواقعة المعلّلة، أي إذا كان يتحكّم في تحقيقها أو عدم تحقيقها. في هذه الحالة يكون الشخص المعلّل (بكسر اللام) مضطرًا لبذل جهد أكثر لكي تتحقق الواقعة، ومن الطبيعي أن يُستعمل في سياق كهذا، الوزن (فعّل) الذي تلازمه، كما هو معلوم، الدلالة على (التكثير) و(التكرار) و(الاستغراق)" [2]. وعليه، فليس من العسير فهم دور الاشتقاق في تحديد عدد محلاتية المحمول، ولا طبيعة التوسيع المتناغم مع الواقعة وما يحيطها من استعمال.

ويرى البحث ضرورة الإشارة إلى أن الأمر قد لا يقف عند التوسيع وحسب، بل قد يوسّع ويقصي أحد الموضوعات للتركيز على المحمول إن كان أحادي الموضوع أو ثنائي الموضوع، أو الاهتمام بأحد الموضوعات إن كان ثلاثي الموضوع؛ خدمة لمآرب المتكلم، فإذا تفحّصنا مجموعة من الصياغات في القرآن لمحنا تعلّق هذه الإشارات ببعض استعمالاته، وكأنّ القوة الدلالية للمحمول ذاته أغنته عن ذكر بعض الحدود؛ وأحالت المتلقي الانتباه إلى ما هو أهم، ويصدق هذا على الفعل الذي نراه متعديًا في أصله، وفي سياقات أخرى تعديه يقع حائلًا بين المعنى الأصلي والمعنى الوظيفي المنشود، فتمثل المعنى في البنية استجابة للاستعمال اللغوي للفعل، إنها نقطة البدء في المنحى الوظيفي، وندلّل عليه بالمحمول العِليّ الدال على واقعة (حالة) في قوله تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى**"[3]، الحدود الوظيفية تبلورت في الآية مرتين، مرة عندما انتخبت البنية الحملية المحمول المشتق للتركيز على المعنى المنشود، ومرة ثانية عند عدم العناية باكتمال البنية واستغنائها عن المتقبّل في المحمولين، فاللفتة الأولى تحيلنا، إلى أنّ المحمول لو كان أصليًا وغير مشتق، لبات فعل الضحك والبكاء نابعًا كل منهما من إرادة الإنسان، وهذا

(1) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ص193.

(2) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ص 198.

(3) سورة النجم،الآية 43.

عكس المعنى المراد، الذي تكفّل به المحمول المشتق، أما اللفتة الثانية فتخبرنا أن عدم اكتمال البنية رغم أن المحمول يقتضي توسيعًا للمحلاتية، وهو ما أكد وظيفة المحمول ودلالته في الجملة دون غيره، بل إنّ وجود المتقبِّل قد يفسد المعنى المراد، ويعكس هذا الرأيَ بجلاء قولُ الجرجاني: "اعلَم أنَّ أغراضَ الناس تختلفُ في ذكر الأفعال المتعدِّية، فهم يذكرونها تارةً ومرادُهم أن يَقْتَصروا على إثبات المعاني التي اشتُقتْ منها للفاعلين، من غير أن يتعرَّضوا لذكر المفعولين"[1]، هذه المعالجة تؤكد أن اللغويين عرفوا الرؤية الوظيفية المتمثلة في التركيب النحوي مرة، وفي الرؤية البلاغية مرة ثانية، إذ نجد كلامًا وظيفيًا تداوليًا بحتًا متجذّرًا في كثير من كلامهم.

وكذلك الحال إن تعدد الموضوع للمحمول الفعلي، فيكون الانتقاء مكمِّلًا لدائرة الدلالة، وملتحمًا مع مراد مستعملها، وهذا يتجلى عند تتبعنا للمحمول ثلاثي الموضوع ووظيفته في قلب البنى الحملية، إذ إنّ وظيفته تنبع من المقامات الاستعمالية تعكس الكفاية النفسية لدى المتكلم، فالمتمعن في قوله تعالى: ﴿قالُوا يا أَبانَا اسْتَغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا إِنَّا كُنَّا خاطِئِينَ (97) قالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمِ﴾[2]، يتراءى له أنّ المحمول (استغفر) حدّد أدوار الموضوعات في البنية اتكاء على وظيفته التداولية، إذ نجد المتكلم يستغنى عن موضوع ويُبقى آخر، فمرة يُقْصى المتقبِّل، ومرة يقصى المستقبل مع أنّ المحمول لم يختلف، والشاهد هنا أن الفعل (استغفر) يتعدى إلى مفعولين، إذ يقال: (استغفرتُ اللهَ الذنبَ)، ففي الآية الأولى حذف المتقبِّل (الله) في قول إخوة يوسف: ﴿يا أَبانَا اسْتَغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا﴾، بينما عُكس الأمر في الآية الثانية، واستبعد المستقبَل (الذنوب) من سياق كلام يعقوب: ﴿قالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾؛ وأبان هذا الحذف تلاؤمًا واضحًا بين البعد النفسي للمتكلم والسياق الذي ورد فيه، وحينما تحدث الصالح يعقوب أهمّته علاقته بربه فركّز على الموضوع الأول (ربي) وأقصى الموضوع الثاني (الذنوب)، وعندما تحدث المذنبون أهمّهم ذنبهم فأثبتوا الموضوع الثاني (الذنب). إنّ كلّ متكلم يركز في كلامه على ما يشغل ذهنه وتفكيره، ومن ثمّ ينتقي الحدود التي تحتفي بالمدلول، وهذا كله اعتمادًا على الكفاية النفسية التي أشار إليها المتوكل.

وعليه، حضور أركان البنية الحملية عند وصف واقعة ما يخضع للوظيفة التركيبة للفاعل والمفعول وعلاقتهما بالمحمول وفقا لوجهة المتكلم، وقد ترسّخ في ذهننا أن الإطار الحملي للمحمول الفعلي (استغفر) يأخذ ثلاثة موضوعات، موضوعًا منفذًا، وموضوعًا مستقبلًا، وموضوعًا متقبلًا. وجرى إقصاء لأحد الموضوعات استنادًا للوظيفة المذكورة في الجملة، الأمر الذي يحرّك الوظيفة التداولية مجبرة المتلقي

(1) الجرجاني، عبد القاهر (ت471هـ/1078م)، *دلائل الإعجاز*، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي، القاهرة، 2000، ص 154.

(2) سورة يوسف، الآيات97-98.

على النظر في المقام لسبر غرض المتكلم وتجليته عند انتقاء حدّ ما وإقصاء آخر، وهنا يجدر بنا ملاحظة أنّ المحمول السابق المصوغ على وزن (استفعل) بصفته محمولًا عِلِّيًّا، وقد أضاف المتوكل هذا الوزن للمحمولات العِلّيَّة التي تحدثنا عنها سابقًا، وذلك لفرق دلالي يمس هذا الوزن، مما جعله متمايزًا عن الزمرة السابقة، و"يكمن هذا الفرق في أن تعليل الشيء يلزم عنه وقوعه في حين أن طلب الشيء لا يؤدي، ضرورة، إلى وقوعه"[1].

وفي كثير من الأحيان قد يرافق المحمول مكونات لا تعدُّ موضوعات له، أطلقَ عليها المتوكل مصطلح العبارات الظروف، وهنا لم يحصرها بظرفي الزمان والمكان، إذ كان مفهومه فضفاضًا، واتسع ليشمل الظروف التي تحمل "وظائف دلالة متعددة كوظائف (المستفيد) و(الأداة) و(الزمان) و(المكان) و(الحال) و(المصاحب) و(العلة) و(الهدف) وغير ذلك"[2]، وجعل عبارات الظروف (اللواحق) في أصناف، فإما أن يتعلق الظرف بالمحمول، وإما بالحمل، وإما بالقضية، وإما بظروف الجملة.

أما المحلاتيّة الكيفية، فهي التي تتعلق بقيد التوارد الذي يضمن الحفاظ على الدلالة، وإقصاء ما يمكنه تشكيل عبارات خاطئة وغير مقبولة من حيث الاستعمال، وخروجها عن المنطق والمألوف، إذ "يقوم هذا الضرب من القيود بدور منع توليد تراكيب لاحنة من قبيل: شرب الطفل خبزًا، موطن اللحن هي العلاقة بين المحمول شرب الذي يقتضي في موضوعه الثاني سمة (السائل)، والحد (خبزا) الذي لا تتوافر فيه هذه السمة"[3]، كما أشار المتوكل إلى أنّ المحمولات تتفاوت في صرامة القيود الانتقائية، منها ما هو صارم في اختيار موضوعاته، ومنها ما هو أقل صرامة، وضرب مثالًا على الفعل أكل، وقضم، فقال: "الفعل (قضم) مثلًا، يعد صارمًا بالنسبة لما يفرضه على موضوعه الثاني إذا قورن بالفعل (أكل)" [4]، إنه انتقاء يحملنا حتمًا للنظر في المحمول ضمن إطار المدخل المعجمي، ومن ثم تعقُّب دلالة كل من المحمولات –التي نعتقد بترادفها– منفردة، ثم توقُّع ما يستطيع كلٌّ منها إفادته في الجملة، وفي هذا الصدد نستشهد بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[5]، وفيها نلحظ استعمال المحمول (شغفها) الذي رفع كفاءة الإخبار انطلاقًا من المعجم الذي جرى انتقاؤه اتكاء على مبدأ التوارد للكلمات الدّالة على المحبة، فالشغف أعلى مرتبة من الحب، فـ

(1) المتوكل، أحمد، *من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية)*، ط1، الدار البيضاء، الجزائر، 2007، 167.

(2) المتوكل، أحمد، *آفاق جديدة في نظرية النَحو الوظيفي، آفاق جديدة في نظرية النَحو الوظيفي*، الطبعة الأولى، دار الهلال العربية، الرباط، 1993، ص60.

(3) المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، ص76.

(4) المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، ص80.

(5) سورة يوسف، الآية 30.

"يقال: شُغِفَ بِكذا، فهو مشغوف به، وقد شَغَفَه المَحْبُوبُ، أَيْ وَصَلَ حبه إلى شَغَافِ قلبِهِ، كما قال النّسوة عن امرأة العَزيز: (قد شغفها حبًّا)" [1]، وهو ما أفاد تحقق الواقعة التي جرى تأكيدها بلاصقة (قد) داعمة اختيار النسوة لهذا اللفظ والمغزى منه، أيّ لوم امرأة العزيز على فعلها، وهو معنى مستلزَم سياقيًّا لن يفهمه المتلقي إذا لم يدرك الهدف من انتقاء هذا اللفظ دون غيره.

وأما التحدث عن المحلاتيّة الكمية فحتمًا يجعلنا نحتكم للوظائف الدلالية داخل البنية الحملية التي ترتبط بالمنفذ والمتقبل والمستقبل، فقد تتقلص محلاتية المحمول بحذف أحد موضوعاته الأصلية عن طريق عدة قواعد، منها: "قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية، وقاعدة تكوين المحمولات العكسية، وقاعدة تكوين المطاوع، وقاعدة تكوين المبني للمجهول، وقاعدة تكوين المحمولات الانصهارية" [2]، مسلك التصنيف في هذه القواعد يرتكز على الموضوع المحذوف، فقد تكون القواعد حاذفة للموضع الأول نحو قاعدة المطاوع، وقاعدةِ تكوين المبني للمجهول، وقد تكون حاذفة للموضوع الثاني نحو قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية.

وهنا نشير إلى فكرة إسناد المحمول إلى غير المتقبِّل في المحمول المبني للمجهول نتيجة إقصاء الموضوع الأول، إذ إنّ "الفاعل يمكن أن يُسند إلى غير المنفِّذ كما هو الشأن في التراكيب المبنية للمجهول، وأن المفعول يمكن أن يُسند إلى غير المتقبِّل"[3].

ويظهر لنا أن قواعد المحمولات المبينة للمجهول، تبدأ من القواعد المعجمية التي تفضي إلى تغيير في الصيغة إلى (فُعِل)، ثم إلى حذف الموضوع الأول من موضوعات الحمل وهو ما يسمى بـ(تقليص المحلاتيّة)، وعندها يُنقل الموضوع الثاني (المستقبِل، متقبِل) محل الموضوع المحذوف، إلا إذا كان المحمول أحاديًا (الأفعال اللازمة) فيتم امتصاص اللاحق وهذه العملية تدعى بنقل الموضوع، وينتج عنه تغييرٌ ونقلٌ في الوظيفة الدلالية، كما يتعلق محمول المبني للمجهول بنمط الوقائع التي يدل عليها المحمول، و"هذه الخاصّية تتيح للمبني للمجهول أن يُشتقّ من فعل دالّ على (عمل) أو فعل دال على (حدث) أو فعل دالّ على (وضع) أو فعل دال على (حالة)" [4].

وتحدّث المتوكل عن القواعد المحافظة على المحلاتيّة دون حذف أو زيادة، على الرغم من تغيّر صيغة المحمول الصرفية ودلالته، فلا تُمَسُّ موضوعات البنية وعددها، وهي محمولات لها علائقها

(1) ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت751هـ/1350م)، *مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين*، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العلمية، بيروت، (د.ت.)، ج3، ص29.

(2) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ص193.

(3) المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، ص90.

(4) المتوكل، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ص207.

الدلالية بالتكثير أو التظاهر أو التعريض، نحو ما يتمثل في المحمول (يعظم) في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَمۡرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيۡكُمۡۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعۡظِمۡ لَهُۥٓ أَجۡرًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ﴾[2]، ففي هاتين الآيتين نتنبّه إلى قواعد تكوين المحمولات الفعلية المحافظة على طريق قواعد المحافظة على المحلاتيّة، وعدد الموضوعات رغم التباين في الصيغة الصرفية للمحمول (عظم)، وهما مثالان جيدان يدعواننا إلى الانتباه إلى المحمول ذاته في كل سياق، وإلى ما قد يحملانه من مفارقات دلالية مقصودة، فالشاهد الأول (يُعظم) يوحي بتجدد أجر المتقين الذين امتثلوا لأوامر الله سبحانه وتعالى، أما الشاهد الثاني (يُعظّم) فيؤكد وجوب تعظيم شعائر الله والحرص عليها من المؤمنين، فضلًا على أن الآية الأولى خاصة بحقوق العباد للعباد في الطلاق والرجعة والعدة، وجاء الوزن ملتحمًا مع فكرة تجدد الأجر واستمراريته لمن يمتثل لأوامر الله، في حين أن الثانية تتعلق بحقوق العباد تجاه الله وشعائره وحرماته؛ ومن هنا جاء الوزن (يُفعّل) مؤكدًا وجوب الامتثال لأوامر الله من العبد المخلص المحب لما يحبه الله، لذا فثمة تلازم قوي بين الوصف المؤكد لمن يحب الله والوصف المتجدد لمن قد تكون قد شابت مشاعره شائبة رغما عنه، وعليه، فإن ثبات عدد الموضوعات يأتي احتفاء بدلالة المحمول دون المحمولات، ودعوة أخرى لقراءة العلائق والروابط بين المحمول والنسق الاستعمال.

ويلج البحث إلى آثارٍ تواصليةٍ جديدةٍ مستقاة من تآلف الكفاية اللغوية لدى كل من المتكلم والمتلقي، للإشارة إلى أن نجاح العملية التواصلية مرهون بأمرين، الأول: متكلم واعٍ يصوغ كلامه بمنهجية واضحة في ذهنه ومؤتلفة مع النحو العربي، والثاني: متلقٍّ حصيف يمتلك كفاية لغوية تسعفه في التغلغل في الكلام وربطه بالطابع الخاص لكّل موقف، إذ إنّ التفاعل متفاوت حتما بين متلق وآخر اعتمادًا على كفايتهما اللغوية والتداولية.

ونخلص إلى أن المحمول في النحو الوظيفي هو أهم عنصر في البنية الحملية؛ لما لباقي عناصر البنية من تعلّق وارتباطات به؛ وأنه عند صياغة المحمول الفعلي لا بدّ من الالتفات إلى مجموعة من الأمور يمكننا رصد بعضها بما يأتي:

1. الاهتمام بدلالة الفعل المعجمية.
2. انتقاء المحمول الملائم للبنية انطلاقًا من مبدأ التوارد.
3. اختيار المحمولات الأصلية أو المشتقة، المنسجمة مع دلالة البنية.
4. صياغة المحمولات في البنية الحملية نابع من ائتلاف المحولات، مع مخصصات الزمن، والصيغة، والجهة والوجهة.

(1) سورة الطلاق، الآية 5.

(2) سورة الحج، الآية 32.

5. توسيع عدد المحمولات أو تقليصها في البنية الحملية، أو الحفاظ عليها دون حذف وزيادة، يتماشى مع قصد المتكلم والسياق.
6. انسجام المحمولات مع السياق الذي ترد فيه.
7. تأثير قواعد تكوين المحمولات في موضوعات المحمول وفي بعض الظروف.

المبحث الثاني: المحمول الفعلي وعلاقته بالتداول:

أولاً: الاستعمال المجازي للمحمول الفعلي

نستطيع رصد استعمالات مجازية للعبارات النحوية، واقترح المتوكل[1]، تأويلها عبر قوالب ثلاثة: القالب النحوي، القالب المعرفي، القالب المنطقي. ويقارب المخاطب العبارات المجازية مستعينا بالعمليات الاستدلالية، التي يستقيها من العبارة، ومن ثَم معارفه، فـ "المعلومات التي تستخدمها هذه العمليات الاستدلالية نوعان: معلومات لغوية يستقيها المخاطب من العبارة ذاتها، ومعلومات عامة يُفترض أنها مخزنة في القالب المعرفي كمعارف مشتركة عن العالم الخارجي"[2].

والذي يهمنا في هذا المبحث المحمول (الفعلي) واستعماله المجازي، الذي يقتضي موضوعين أو أكثر، وفق سمات تميزية معينة؛ ثم تأتي بالبنية بعكس ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[3]، استثمر القالب النحوي للبنية التحتية المحمول الفعلي بصيغته الأمرية على وزن (افعل) والحد الموضوع (القرية)؛ ليتمّ تفسيره تداوليًا عن طريق القالب المنطقي الاستدلالي؛ فإذا كان السؤال من خصائص الكائنات الحية؛ وإذا كانت القرية ليست كائنًا حيًّا، فإن استعمال لفظ السؤال مع ما لا يصح سؤاله، إشارة إلى خرق قيود العبارة وخروجها إلى معان مجازية تحتاج إلى تفسير.

وتُلمس الحكمة الوظيفة للاستعمال عند تخيّر المُستعمِل معنى مجازيًا يسعى للإفصاح عن المقصود في أحسن صورة ممكنة؛ فاستعمل إخوة يوسف في كلامهم المجاز المرسل بعلاقته المحلية التي يذكر فيها المحل ويراد أهله للتأكيد على المعنى وقوته وصحته، وذلك بوصفها وسيلة تداولية تربط هذه البنية بمقامها، ووسيلة حجاجية تبالغ في إقناع المخاطب، وتحاول إثبات صدق كلام المتكلم.

كما يجدر بنا الانتباه إلى أهمية الجانب الاجتماعي الذي يقبل قالبًا مجازيًا، ويفهمه، وفي مجتمع آخر لا يُقبل، انطلاقًا من المقام التواصلي الذي يسعى لفهم الوظيفية النحوية، إذ تحاول الوظيفية استغلال الممكنات الهائلة للجملة وألفاظها، وما يحيط بها من ظروف تضمن التأويل الناجح للبنية ذات المحمول الفعلي، هنا يجب مراعاة فكرة الالتباس التي أشار إليها المتوكل، كونها تعمل على إعاقة التواصل السليم،

(1) ينظر: المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، ص103.
(2) المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، ص 104.
(3) سورة يوسف، الآية 82.

وفي مستويات متعددة (البنيوية، الدلالية، التداولية)، ففي الوقت الذي قد يلحق الالتباس الطبقة الإنجازية، وطبقة القضية، قد يلحق الحمل كاملًا، وقد يلحق بأحد حدود الحمل سواء كان محمولًا أو حدًّا، والالتباس الذي يصيب المحمول، التباس دلالي يجعل له قراءاتٍ متعددة، ومن أمثلته المحمول الفعلي الذي أورده المتوكل في بنية (قذف خالد بكرًا)، إذ يقول: "حيث المحمول الفعل (قذف) وارد محتمِلًا لمعنيين: معنى القذف بشيء ما، ومعنى الشتم"[1]، لن يتمّ التأويل الصحيح للمحمول دون الاحتكام إلى البنية بوصفها علامات لغوية تفصل بين المعنيين المحتمَلين.

ويمكننا الإشارة إلى أن الوظيفة الاتصالية تنجح في حيزها الوظيفي وبعدها الدلالي والتداولي بقدر ما يحاول المتكلم حماية قصده في تخاطبه العادي، فتظهر التباسات كثيرة غير مقصودة، إذ "تكثر حظوظ التواصل بقدر ما تقل مواطن الالتباس، وتقل حظوظ نجاح التواصل في المقابل، بقدر ما تكثر مواطن الالتباس، وتقل حظوظ نجاح التواصل في المقابل بقدر ما تكثر مواطن الالتباس"[2]، وذلك كله رغبة في الوصول إلى تأويل ناجح وسليم ولا سيما في العبارات التي تحتمل أكثر من قراءة.

ويجد البحث وشائج واضحة ومهمة بين الاهتمام بعدم اللبس الذي تحدث عنه الوظيفيون والاهتمام بالقصد الذي يلجأ إليه المتكلم عند إقصاء المحمول الفعلي وحذفه، فيكون التركيز على السياق المقالي مرة عن طريق المكونات الداخلية للجملة، (المحور[3]، والبؤرة[4]، ومرة ثانية على السياق المقامي بما يحويه من مكونات تقع خارج الحمل (المبتدأ، الذيل[5]، المنادى)، مما يبيح الحذف ويجعله مستساغًا في حال وجود دليل قوي يأمن الالتباس على المتلقي، ومن المعروف أن البعد التداولي يتجاوز عمق البنية إلى خارجها، فلا يقف المعنى عند حدود البنية الحملية، إذ لا بدّ من إدراك البعد التداولي انطلاقًا من مجموعة عوامل: منها (المقام، والمخاطَب، والمخاطِب)، وبهذه الرؤية، يتضح لنا أن النظرة التداولية تهتم ببناء المعنى وتأويله، لا سيما أن التراكيب تتأثر بإرادة المتكلم وأهدافه في الكلام، وبالمعرفة المشتركة بينهما.

---

(1) المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، ص 135.

(2) المتوكل، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، ص 106.

(3) يقصد بـ "الوظيفة التداولية المحور هي الوظيفة التي تسند، حسب مقتضيات المقام، إلى الحد الدال على الذات التي تشكل (محط الحديث) داخل الحمل"، ينظر: أوشان، علي آيت، *اللسانيات والبيداغوجيا (نموذج النحو الوظيفي)*، ط1، دار الثقافة، الرباط، 1998، ص167.

(4) يُعرف سيمون ديك البؤرة بأنَّها: "المَعلُومَةُ التي تُسنَدُ إلى المُكَوِّنِ الحَامِلِ لِلمَعلُومَةِ الأَكثَرِ أَهَمِّيَةً أَو الأَكثَرِ بُرُوزاً في الجُملَةِ"، ينظر: المتوكل، أحمد، *الوظائف التداولية في اللغة العربية*، الدار البيضاء، ط1، دار الثَّقافة، الرباط، 1985، ص 28.

(5) يقصد بالذيل: "كلُّ مكونٍ يقوم بدور تعديل أو توضيح أو تصحيح معلومة من المعلومات الواردة في الجملة المتقدمة عليه"، ينظر: أوشان، علي آيت، *اللسانيات والبيداغوجيا (نموذج النحو الوظيفي)*، ص156.

ثانيًا: المحمول الفعلي، وعلاقته بالفعل الإنجازي[1]:

تحدث المتوكل عن الفعل الإنجازي، وهذا الفعل يختلف عن الفعل الذي كنّا نتحدث عنه انطلاقًا من صيغته الصرفية، فالفعل الإنجازي، هو الذي يمثل جملة أو بنية حملية، أي صيغتها الصرفية التركيبة تدعو المتلقي لإنجاز ما، وتعطي الوقائع صبغة إنجازية تتصل اتصالًا وثيقًا بالمقام. النظر من هذه الزاوية إلى الفعل اللغوي يحملنا إلى الاهتمام بالمحمول الفعلي الذي قد يُستعمل استعمالين، أحدهما إنجازي، والآخر وصفي، يقول المتوكل: "مما ثبت في نظرية الأفعال اللغوية وفيما سُمي "الفرضية الإنجازية" أن للأفعال التواصلية مثل" قال" و"سأل" و"وعد" وغيرها استعمالين اثنين: استعمالًا إنجازيًا واستعمالًا وصفيًا"[2]، فبعض المحمولات التواصلية قد يكون لها دلالتان مختلفتان التئامًا مع استعمالها، إحداهما: وصفية، والأخرى: إنجازية.

لتوضيح ذلك، تأمّل قوله تعالى الذي انتخب الفعل (قال) على سبيل الوصف، المتمثل في سرد محاجة النمرود لإبراهيم عليه السلام: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِۦمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِۦمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3]، تصرّح الآية ضرورة الاحتكام للسياق بشقيه المقالي والمقامي عند استعمال الفعل (قال)؛ بهدف التدليل على المعنى المنشود في المشهد، إذ انتقى الخطاب القرآني الفعل التواصلي (قال) على سبيل الوصف عند سرد الحوار، وهو استعمال وصفي بحت، ففيه يخاطب الله جلّ ثناؤه سيدنا محمدًا عليه الصلاة والسلام طالبًا منه النظر في الذي حاج إبراهيم عليه السلام، ومن ثمة فليس من الصعب ملاحظة الدلالة الإنجازية عند إسناد الفعل التواصلي لضمير المتكلم، كما هي تمثلاتها في قوله تعالى على لسان الرجل المؤمن من آل فرعون: ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمْ ۚ وَأُفَوِّضُ أَمْرِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[4]، السياق يحقق دلالة الفعل (أقول) على سبيل الإنجاز؛ رغبة في دعاء الرجل إلى الحق، ثم تذكير المخاطبين بالندم يوم القيامة إن لم يستمعوا لنصحه.

ومن الأفعال المساعدة التي أشار المتوكل إلى استعمالها بطريقتين أفعال الاعتقاد، الفعل (ظنَّ) وأخواتها، إذ تستعمل استعمالًا إنجازيًا وتستعمل استعمالًا وصفيًا، فإذا أسند إلى المتكلم (أظن) كان إنجازيًا، وإذا أسند لغير المتكلم كان وصفيًا، فما يلفظه يعد فعلًا إنجازيًا، وموقفه من القضية يعد فعلًا

(1) يقصد بالفعل الإنجازي: هو "ما يعبر عن قصد المتكلم من تلفظه بالعبارة كأن يُخْبر أو يسأل أو يَعِد أو يُنذر". ينظر: مليطان، *نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم*، ص108.

(2) المتوكل، *التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات*، ص126.

(3) سورة البقرة، الآية 258.

(4) سورة غافر، الآية 44.

وصفيًا يوحي بأحكامه وتعابيره، والتمايز بينهما يستند إلى دور المتكلم إزاء القضية وفحواها، إذ إنّ الاستعمال الوصفي ليس من شأنه تجسيد انفعالات المتكلم والإحالة إليها، فكل اهتماماته منصبّة على الوجه القضوي[1]الذي يرد في البنية الحملية، نزداد فهمًا لهذا الكلام عند تأمل ما قاله المتوكل في الأمثلة التي طرحها: "لا يدل الفعل ظن في (أظن أن هندًا نائمة) على أي واقعة وإنما يؤشر إلى وجه قضوي، في حين أن في (يظن عمرو أن هندًا نائمة، ظننت أن هندًا نائمة) يدل على واقعة، واقعة الظن صادرة من ذات غير ذات المتكلم"[2].

هذه المقترحات نجدها متآسرة مع الجانب البنيوي وتحليل بالي للجملة الملتئمة مع المعطيات النفسية والمنطقية واللغوية، فنجد بالي يحلّل "الجملة إلى مكونين أساسين هما المقول Dictum والجهة Mods"[3]، ولعلنا نلقى ما يمكن استقصاؤه في دور المتكلم أثناء عملية التلفظ عن طريق الجهة التي تتفاعل مع المقول وتلفت الأنظار لموقفه من القضية، فوقتئذٍ يكون المتكلم هو الموضوع الجهيّ الذي يبرز موقفه في الجملة، ويكون التلفّظ محكومًا بفكره إزاء هذه المواقف سواء كان ظنًّا، أو اعتقادًا، أو حكمًا، أو رغبة،... وغيرها من مواقف تتمثل في القضية التي تفصح عمّا يدور في نفسه، فكما أن للمقول جهات ظاهرة في البنية اللغوية فإن للعمليات النفسية الدائرة في ذهنه جهات أخرى يستطيع المتلقي إدراكها، ويصبح ما يدور في نفس المتكلم وما يريد أن يعبر عنه (الجهة) فعلًا وصفيًا، وما ينطق به (المقول) فعلًا إنجازيًا؛ وكأنهما انعكاسان متلازمان لا ينبتر أحدهما عن الآخر، فجهة المقول تحمل بين طيّاتها نشاطه الفكري الذي قد نراه في الجمل صراحة نحو عبارات الظن للتعبير عن موقف الظّان أو عبارات التأكيد للتعبير عن موقف المتيقّن...، وغيرها من تفاعل يُستشف من الجمل الصريحة، أو الضمنية.

ومن أمثلة الجمل الصريحة التي أوردها مصطفى غلفان[4]، جملة (أظن أن أحمد سيأتي)، فتكون جهة (أظن أن) في بنيتها الجهية مكونة من (محمول جهي: أظن، وموضوع جهي: أنا)، أما المقول فمتمثل في جملة (أحمد سيأتي) بوصفها بنية للمقول المكونة من (موضوع مقولي: أحمد، ومحمول مقولي: سيأتي)، ومن أمثلة الجملة الضمنية جملة: (اخرج) لتضمّنها جهة تفيد الأمر (أنا آمرك).

(1) يعرف الوجه القضوي على أنه: "سمة تؤشر إلى موقف المتكلم من صدق القصية، مجموع قيم الشك، أو اليقين، أو التمني..."، مليطان، *نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم*، ص149.

(2) غلفان، مصطفى، *اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات*، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2013، ص201-202.

(3) غلفان، *اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات*، ص204.

(4) ينظر: غلفان، *اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات*، ص204.

بالتالي فالمسألة ذات لُحمة قوية بمقاربات المتوكل، إنه تلاؤم يراعي الوجهة التي تتجاوز ظاهر البنية إلى قصد المتكلم فمعروف أنّ "النشاط اللغوي يحمل دائمًا طابعًا شخصيًا تعبيريًا أو على الأصح انفعاليًا يُحيل على فاعل الملفوظ، ولا وجود لجملة لا تتضمن قيمة جهيّة، وتحتوي كل عملية تلفظ –من هذا المنطلق– عملتين متميزتين ومتكاملتين: أولًا: تبليغ فكر معين، ثانيًا: الصيغة اللغوية التي تحمل حكمًا فكريًا أو انفعاليًا تجاه الفكر المُعبّر عنه"[1].

تماشيًا مع ما سبق نعلّق أهمية كبيرة على الفكر واللغة اللذين تحدث عنهما بالي وعلاقتهما ببعض انطلاقًا من المعطيات النفسية، ومن ثمة تقاربها من اهتمامات المتوكل بالقضايا اللغوية وعلاقتها بالكفاية النفسية، فكلاهما اهتمّ بالوجهة وعلاقتهما بالفعل الإنجازي، بيد أنّ القيمة الإنجازية التي لمسناها عند بالي تختلف بطبيعتها عن القيمة الإنجازية عند المتوكل، فالأولى تعود لطبيعة البنيوية التي تعتني بالبنية وتظهر فيها، والثانية تعود لطبيعية اللسانيات الوظيفية التي تعتني بالتداول وتظهر في المقام.

وبالعودة للنحو الوظيفي فالوصف اللغويّ القائم على الإنجاز يحيلنا بالضرورة للانتباه للمحمول الفعلي في صيغة البنية الحملية، وللصيغة الأمرية بما فيها من قوة إنجازية داخل البنية الحملية المشتقة، هذه الإضافة رغب البحث في ربطها بحديث المتوكل عن القوة الإنجازية التي تواكب العبارة اللغوية، وذلك عند تفاعل القالب النحوي والقالب المنطقي معًا، فقد وُجِد دور كبير للجمل الخبرية التي تعكس قوة الإنجازية في صيغة أمرية مقدرة، كما هو الشأن في البنية الحملية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾[2]، وقوتها الإنجازية التي تهدف إلى (الإخبار)، فالنظر إلى البنية الحملية، يحيلنا إلى اشتقاق بنية حملية ثانية مستلزمة بواسطة قواعد منطقية استدلالية تخبر المخاطَب في هذه الآية وهو محمد صلى الله عليه وسلم بأن يطمئن ولا يبتئس؛ لأنه ليس أبتر وذكره مستمر إلى يوم القيامة، فـ "اقتضت صيغة القصر إثبات صفة الأبتر لشانئ النبي صلى الله عليه وسلم ونفيها عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الأبتر الذي لا خير فيه. ولكن لما كان وصف الأبتر في الآية جيء به لمحاكاة قول القائل (محمد أبتر) إبطالا لقوله ذلك"[3]، فالمعلومات مسندة إلى فعلين، فعل لغوي، وفعل منجز، على النحو الآتي:

أ. إن شانئك هو الأبتر.

ب. اطمئن يا محمد لست أبترَ.

إن كان الإعلان مذكورًا في البنية الأولى، فإن الإنشاء متروك للمتلقي كي يستنتجه في البنية المشتقة، أيّ انتفاء الحاجة لذكر الجملة الثانية المستلزمة والمتحصَّلة بمعونة قرينة الجملة الخبرية التي تَبرُز عن

(1) غلفان، *اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات*، ص201.

(2) سورة الكوثر ، الآية 3.

(3) ابن عاشور، *التحرير والتنوير*، ج30، ص576–577.

طريق الأفعال اللغوية والأفعال الإنجازية على سبيل الإلزام، أو الالتماس أو الدعاء، أو الإنذار، أو الدعوة، وغيرها من دلائل لا يمكن عدَّها مرادفة للإخبار، بل رديفة له على مستوى الإنجاز، ويبلغ ذلك منتهى مراده بأمرين يتوقعها البحث: أولهما: إن أمن الالتباس بنوعه التداولي، نتيجة تعلقه في القوة الإنجازية أثناء العملية التواصلية، وثانيهما: قدرة المخاطَب في تحقيق الواقعة المستلزمة، فلا يُطلب منه إلّا ما كان بإمكانه فعله.

كل ما تقدم ذكره يؤكد اعتناء النحو الوظيفي بالوظائف التداولية والدلالية علاوة على الوظائف التركيبية، ويعدّ أمارة ماثلة على أنّ دلالة الفعل منفردًا تختلف عن دلالته في التركيب أو الجملة، فما يفيده الفعل بدلالته الصرفية، يختلف جُدَّ الاختلاف عن دلالته في التركيب أو الجملة أو في سياق ما، ومن ثم فإنّ الربط بين الفعل والمقامات التي يرد فيها بعيدًا عن الظواهر المعجمية والاشتقاقية، قد يحمله إلى استعمالين؛ أحدهما وصفي، والآخر إنجازي، ويبقى المرتكز في ذلك إلى السياق ودوره في تحديد المطلوب، وإلى الكفاية التواصلية المزدوجة لدى المتكلم ولدى السامع، وهو ما يتطلب تأويلًا منضبطًا بمعالمه وحدوده، وهذا أكثر عناية بالطاقة الإقناعية التي نراها في تجلٍّ وازدياد كبيرين في النحو الوظيفي، نتيجة إعطاء المتلقي فرصة الاستدلال للمعنى المنشود بنفسه، وذلك عندما ينظر إلى القوة الإنجازية المتمثلة بادئ ذي بدء في القوة الحرفية للبنية الحملية، وما يشتقه بنفسه –عن طريق قواعد منطقية استدلالية داخل القالب المنطقي– من بنية حملية مستلزمة.

في نهاية المطاف نفهم أهمية الدلالة القضوية للمحمول الفعلي عند الوظيفيين، وتعلقها في أحايين كثيرة بالدلالة الإنجازية، وهو طرح ليس بجديد إذ يتقاطع مع طرح العلماء العرب فلا يمكننا إنكار معرفتهم للدلالة القضوية بحرفيتها، والدلالة الإنجازية بتداوليتها، لا سيما عند علماء الأصول في دراساتهم لمباحث القصد، فمعروف أنّ الأصوليين درجوا على الاعتناء بالدلالة واعتبارها دعامة يُعتمد عليها في الاستنباطات الأصولية؛ لتفهّم كلّ النصوص من ناحية، وللكشف عن نوايا المتكلم ومدلولات ألفاظه من ناحية أخرى، إنه منحى تداولي يراعي نية المتكلم وما يستبطن في ذهنه من قصد، ومن ثمة فلم نعدم هذه الأصداء بصبغتها التداولية عند النحاة العرب، الذين أشاروا إليها في بعض المواطن، نحو حديثهم عن الخبر والإنشاء، فقد تحدثوا عن مجيء الإنشاء بصيغة الخبر ومجيء الخبر بصيغة الإنشاء، أو حديثهم عن الفعل المتضمن لمعنى فعل آخر، أو ما يُلجأ إليه عند تفسير كثير من مظاهر الخروج عن القاعدة في النحو العربي اعتمادًا على قصد المتكلم والسياق الخارجي الذي يمكّنه من مفارقة الأصل على سبيل المجاز والتوسع شريطة الابتعاد عن الخلل في المعنى، فكثير من المسائل التي وقف عندها النحاة كان السياق الخارجي خير معين لهم في توجيههم النحوي، إذ نجدهم يقبلون كل النصوص التي خرجت عن القاعدة ويحاولون تسويغها تماشيًا مع قصد المتكلم والسياق الخارجي، وإن سلمنا بهذه الرؤى فإنّ التشاكل

الواضح بين هذه النظرات لا يلغي التمايز بين كل نظرة انطلاقًا من خصوصية كل علم، فكلٌّ منها يحتفي بالدلالة الإنجازية وفق ما يخدم رؤيته.

في ختام البحث نخلص مما تقدم ذكره إلى وجود نظرة جديدة متكاملة وشاملة للنحو الوظيفي، وتتيح للفعل الإلمام بصورة كافية لجوانب الاستعمال، ويمكننا رصد بعض ملامحها في جملة من النقاط، هي:

1. تجاوز البحث عن الفعل في حدود الجملة البنيوية إلى سياقها الخارجي.
2. التركيز على الدور الوظيفي للواصق الإعرابية في المحمولات الفعلية بعيدًا عن التعليل الشكلي.
3. التركيز على الجانب التداولي للفعل، بجانبه التواصلي.
4. تجاوز المعنى المعجمي الذي يمكن أن يؤديه الفعل وحده أو في العبارات والجمل، إلى المعنى التداولي الذي يكتسبه في مقامات مختلفة.
5. للمحمول الفعلي دلالتان، دلالة قضوية، ودلالة إنجازية، وهذه الدلالة عرفها كل من العلماء العرب، وعرفها اللسانيون في البنيوية والوظيفية.
6. يظهر دور المحمول الفعلي عن طريق قواعد استدلالية، في جملة مستلزمة سياقيًا اقتضتها الجملة الأولى.

كما يجدر بنا ملاحظة، أنّ الصبغة الوظيفية ذات دلالات مفتوحة، وقابلة للتطور والتجدّد، مع كلّ قارئ متفحِّص، مما يعني أننا قادرون على إدراك جوانب وظيفية جديدة لم تُذكر، وذلك استعانة بمجموعة من العوامل يتوقع البحث بعضها: دراسات إحصائية على نصوص معينة، والالتفات إلى كل ما أدلاه البلاغيون والنحويون في كتبهم وربطه بالنحو الوظيفي، والنظر إلى المعنى المستلزم سياقيًّا استعانة بنظرية الاستلزام الحواري.

الخاتمة والنتائج

مما تقدم عرضه في الحديث عن المحمول الفعلي، نخلص إلى ما يلي:

1. تعد تجربة المتوكل تجربة مختلفة عن سيمون ديك في مراعاته خصوصية اللغة العربية، وإعادة قراءة التراث العربي بصبغة لسانية وظيفية، نحو تجاهله المركب الحرفي في نظرية المفعول غير المباشر مراعاة لخصوصية اللغة العربية في الأفعال التي تتعدى فيها بنفسها دون الاستعانة بحروف الجر.
2. يكتسب المحمول الفعلي في النحو الوظيفي دلالة جديدة، تنحو بعيدًا عن دلالته الصرفية التي عرفها النحويون العرب، وذلك تواؤمًا مع السياق الذي يرد فيه، فقد بدا أن دلالة الفعل الزمنية التي

عرفها النحاة قديما لم تعد لصيقة بصيغة الفعل الصرفية التي عرفها الوظيفيون، فقد يكتسب دلالات جديدة تعتمد على وظيفته التي أسندها كل متكلم إليه وفي سياقات متعددة.

3. إعراب الفعل لم يعد قريبًا من تعليلات النحاة التي لاحظناها في تفكيرهم النحوي، بل صار له حضور وتجلٍّ ثانٍ منسجم مع الواقعة التي يريد إيصالها.
4. أهم ما يميّز معالم الفعل في النحو الوظيفي، هو قدرة المتكلم على الولوج في كلّ مستويات اللغة، آخذًا بعين الاعتبار الدور الذي يؤديه الفعل في البنية الحملية، سواء أكان أصليًا أم مشتقًّا؛ ثم وظيفته في توسيع المحلاتية للمحمول، أو تقليصها أو الحفاظ عليها، ومن ثم وظيفته في الاستعمال داخل سياق ما.
5. الانتباه إلى المحمول الفعلي في المستوى التداولي يحيل المتكلم إلى فهم أعمق مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفعل الإنجازي وأثره في المتلقي أثناء عملية التواصل.
6. تعد المقاربات الوظيفية للمحمول مقاربات تواصلية ذات سمة حجاجية بحتة تجعلنا نشعر بمنطقية الرؤية الوظيفية ودورها المهم في الجانب الاتصالي والتداولي وفي مسافات أبعد من الحد الشكلي، فيسير الفعل– انطلاقا من مخصصه (الزمن، والجهة، والصيغة)، وبوصفه محمولًا في البنية الحملية– سيره المحتوم في إقناع المتلقي بالمعنى الذي ينشده المتكلم، إذ يسوقه للبنية اللغوية وسياقها الخارجي، ويحاول لفته إلى دور الفعل وظلال دلالته في العملية التواصلية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الإبياري، إبراهيم بن إسماعيل(ت1414هـ/1994م)، *الموسوعة القرآنية*، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1984.

الأصمعي، أبو السعيد عبد الملك (ت216هـ/831م)، *الأصمعيات*، تحقيق أحمد شاكر، عبد السلام هارون، ط3، دار المعارف، مصر، 1993.

أوشان، علي آيت، *اللسانيات والبيداغوجيا (نموذج النحو الوظيفي)*، ط1، دار الثقافة، الرباط، 1998.

بودرامة، الزايدي،" *النحو الوظيفي والدرس اللغوي: دراسة نحو الجملة*"، أطروحة دكتوراة، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

بودية، محمد، "الوظيفية عند أحمد المتوكل و(سيمون ديك) قراءة في نموذج النحو الوظيفي، *مجلة كلية الآداب واللغات*، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

الجرجاني، عبد القاهر(ت471هـ/1078م)، *دلائل الإعجاز*، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة الخانجي، القاهرة، 2000.

سعدون، حيدر كامل، وجبر، حيدر محمد، "صفات الفعل ومعانيه في اللسانيات الوظيفية"، *مجلة الآداب*، المجلد 4، العدد 136، 2021.

سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ/796م)، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج1، ج3.

ابن عاشور، محمد الطاهر (ت1393هـ/1973م)، *التحرير والتنوير*، ط1، الدار التونسية، تونس،1984.

غلفان، مصطفى، *اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات*، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2013.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر(ت751هـ/1350م)، *مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين*، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، ط1، دار الكتاب العلمية، بيروت، (د.ت.).

المتوكل، أحمد، *آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي*، ط1، دار الهلال العربية، الرباط، 1993.

المتوكل، أحمد، *التركيبات الوظيفية: قضايا ومقاربات*، ط1، دار الأمان، الرباط، 2005.

المتوكل، أحمد، *اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)*، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،2010.

المتوكل، أحمد، *الوظائف التداولية في اللغة العربية*، الدار البيضاء، ط1، دار الثَّقافة، الرباط، 1985.

المتوكل، أحمد، *الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية*، ط1، منشورات عكاظ، الرباط، 1993.

المتوكل، أحمد، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)*، دار الأمان، الرباط، 1995.

المتوكل، أحمد، *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)*، دار الأمان، الرباط،2001.

المتوكل، أحمد، *قضايا معجمية المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية*، ط1، دار الأمان، الرباط، 2016.

المتوكل، أحمد، *من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية)*، ط1، الدار البيضاء، الجزائر،2007.

مليطان، محمد حسن، *نظرية النحو الوظيفي الأسس والنماذج والمفاهيم*، ط1، دار الأمان، الرباط، 2014.

References

al-Qur'ān al-Karīm

al-Ibyārī, Ibrāhīm bin Ismā'īl (d.1414.A.H. /1994.A.D.), *al-Mawsū'ah al-Qur'ānīyah*, Mu'assasat sijill al-'Arab, Cairo, 1984.

al-Aṣma'ī, Abū al-Sa'īd 'Abd al-Malik (d.216. A.H. / 831.A.D.), *al-Aṣma'īyāt*, edited by Aḥmad Shākir and 'Abd al-Salām Hārūn, 3rd edition, Dār al-Ma'ārif, Cairo, 1993.

Awshān, 'Alī Āyt, *al-Lisānīyāt wa-al-Bīdāghūjīyā (Namūdhaj al-Naḥw al-Waẓīfī)*, 1st edition, Dār al-Thaqāfah, al-Rabat, 1998.

Bwdrāmh, al-Zāyidī, "al-Naḥw al-Waẓīfī wa-al-Dars al-Lughawī : *Dirāsah Naḥwa al-Jumlah*", (Ph.D. Desertion), Depatment of Arabic Language and literature, Faculty of Arabic Language and literature, University of al-Ḥājj Lakhḍar, Batnah, 2013-2014.

Bwdyh, Muḥammad,"al-Waẓīfīyah 'Inda Aḥmad al-Mutawakkil wa (Sīmūn Dīk) Qirā'ah fī Namūdhaj al-Naḥw al-Waẓīfī", *Majallat Kullīyat al-Ādāb wa al-Lughāt, Jāmi'at Baskarah*, Algeria, 2013.

al-Jurjānī, 'Abd al-Qāhir (d.471A.H. /1078A.D.), *Dalā'il al-I'jāz*, edited by Maḥmūd Muḥammad Shākir, Maṭba'at al-Khānjī, Cairo, 2000.

Sa'dūn, Ḥaydar Kāmil, and Jabr, Ḥaydar Muḥammad, " Ṣifāt al-fi'l wa Ma'ānīh fī al-Lisānīyāt al-Waẓīfīyah", *Majallat al-Ādāb*, vol. 4, no. 136, 2021.

Sībawayh, 'Amr bin 'Uthmān, (d.180.H.D. / 796.A.D.), *al-Kitāb*, edited by 'Abd al-Salām Hārūn, 3rd edition, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1988.

Bin 'Āshūr, Muḥammad al-Ṭāhir, (d.1393.H.D. / 1973.A.D.), *Kitāb al-Taḥrīr wa-al-Tanwīr*, 1st edition, al-Dār al-Tūnisīyah, Tunisia, 1984.

Ghalfān, Muṣṭafá, *al-Lisānīyāt al-Binyawīyah Manhajīyāt wa Ittijāhāt*, 1st edition, Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥidah, Libya, 2013.

Bin al-Qayyim, Muḥammad bin Abī Bakr (d.751.H.D. / 1350.A.D.), *Madārij al-Sālikīn Bayna Manāzil Iyyāka Na'budu wa Iyyāka Nasta'īn*, edited by Muḥammad al-Mu'taṣim billāh al-Baghdādī, 1st edition, Dār al-Kitāb al-'Ilmīyah, Beirut, (d.n.).

al-Mutawakkil, Aḥmad, *Āfāq Jadīdah fī Naẓarīyat al-Naḥw al-Waẓīfī*, 1st edition, Dār al-Hilāl al-'Arabīyah, al-Rabat, 1993.

al-Mutawakkil, Aḥmad, *al-Tarkībāt al-Waẓīfīyah*: *Qaḍāyā wa Muqārabāt*, 1st edition, Dār al-Amān, al-Rabat, 2005.

al-Mutawakkil, Aḥmad, *al-Lisānīyāt al-Waẓīfīyah (Madkhal Naẓarī*), 2nd edition, Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥidah, Beirut, 2010.

al-Mutawakkil, Aḥmad, *al-Waẓā'if al-Tadāwulīyah fī al-Lughah al-'Arabīyah*, al-Dār al-Bayḍā', 1st edition, Dār al-Ththaqāfh, al-Rabat, 1985.

al-Mutawakkil, Aḥmad, *al-Waẓīfah wa al-Binyah Muqārabāt Waẓīfīyah li Ba'ḍ Qaḍāyā al-Tarkīb fī al-Lughah al-'Arabīyah*, 1st edition, Manshūrāt 'Ukāẓ, al-Rabat, 1993.

al-Mutawakkil, Aḥmad, *Qaḍāyā al-Lughah al-'Arabīyah fī al-Lisānīyāt al-Waẓīfīyah (al-Binyah al-Taḥtīyah aw al-Tamthīl al-Dalālī al-Tdāwly)*, Dār al-Amān al-Rabat, 1995.

al-Mutawakkil, Aḥmad, *Qaḍāyā al-Lughah al-'Arabīyah fī al-Lisānīyāt al-Waẓīfīyah (Binyat al-Khiṭāb min al-Jumlah ilá al-Naṣṣ)*, Dār al-Amān, al-Rabat, 2001.

al-Mutawakkil, Aḥmad, *Qaḍāyā Mu'jamīyah al-Mḥmwlāt al-Fi'līyah al-Mshtqh fī al-Lughah al-'Arabīyah*, 1st edition, Dār al-Amān, al-Rabat, 2016.

al-Mutawakkil, Aḥmad, *min al-Binyah al-Ḥmlyh ilá al-Binyah al-Mkwnyh (al-Waẓīfah al-Maf'ūl fī al-Lughah al-'Arabīyah)*, 1st edition, al-Dār al-Bayḍā', Algeria, 2007.

Mulayṭān, Muḥammad Ḥasan, *Naẓarīyat al-Naḥw al-Waẓīfī al-Usus wa al-Namādhij wa al-Mafāhīm*, 1st edition, Dār al-Amān, al-Rabat, 2014.